لماذا نجت طرابلس من إعدامات 6 أيار 1916 ؟

شملت اعدامات السادس من أيار 1916 ومن قبلها اعدام الخامس عشر من آب 1915 كوكبة من الذين اصطلح على تسميتهم "رجالات العرب". وقد انتموا في واقع الحال الى أهم مدن بلاد الشام: دمشق - بيروت - حلب - حمص - بعلبك وكذلك تحدر بعضهم من أنحاء متصرفية جبل لبنان.

والملاحظة المهمة هنا خلو لائحة الذين اعدموا من الشخصيات الطرابلسية. والسبب في ذلك يلحقه الكثير من الغموض. فهل كانت طرابلس خارج دائرة الحدث؟ ام ان السبب يرجع كما ورد في بعض المؤلفات الى اختفاء وثيقة مهمة تدين بعض الشخصيات الطرابلسية؟ مع الاشارة الى وجود اسم الشخصية الطرابلسية الامام رشيد رضا بين الذين حوكموا غيابياً وصدر قرار بحقه بالاعدام وكان مقيماً في ذلك الحين بالقاهرة وتهمته الانتماء الى حزب اللامركزية. في المراجعة التاريخية لتلك الحقبة (1908 - 1916) وخصوصاً اعوام (1913 - 1915)، يمكن ايجاز الوضع التركي في ان ثلاثياً حاكماً وضع يده على مقدرات الحكم في الامبراطورية العثمانية يتكون من أنور وطلعت وجمال والاخير عين قائداً للجيش العثماني الرابع المرابط في بلاد الشام والحجاز ببصلاحيات واسعة ومطلقة.

مقدمات سبقت الاعدامات وعشية اندلاع الحرب العالمية الاولى، قام الاتراك بمداهمة القنصليات الفرنسية والبريطانية في دمشق وبيروت وحلب وطرابلس وعثروا في قنصليتي بيروت ودمشق الفرنسيتين على وثائق ومراسلات تدين بعض الرجالات وجلّهم من علماء الدين والصحافيين ومن العاملين في الحقل السياسي. وفي التوصيف الادق ان جمال باشا اكتشف بدهشة ان الكثير من رجال الدولة العثمانية وهم من الطبقة السورية - اللبنانية الراقية أسسوا علاقات منذ سنوات عديدة مع انكلترا وفرنسا ضد الدولة العثمانية بقصد احلال مشاريع سياسية مضادة من بينها الاستقلال عن الامبراطورية العثمانية. والواقع ان الوثائق المضبوطة في القنصليات لم تكن عامل الادانة الوحيد بل ان الدافع الموازي لها هو انخراط معظم الموقوفين في حزب اللامركزية الذي تأسس في مصر عام 1913 والذي ذابت فيه معظم الاحزاب والحركات العربية والمنادية بالاستقلال والتي كانت شاركت في المؤتمر العربي الذي عقد في باريس عام 1913 ورفعت سقفاً من المطالب يتضمن بندين رئيسيين:

- رفع شعار اللامركزية العربية ضمن الامبراطورية العثمانية.
- الاستعانة بمستشارين أجانب في ادارة شؤون الولايات العربية.

اما حزب اللامركزية الذي أسسه مهاجرون من السوريين واللبنانيين في القاهرة فكان يتمحور حول شخصية سورية رئيسية هي شفيق بك المؤيد العظم، من رجال البلاط العثماني. ومن مراجعة لائحة أسماء أعضاء اللجنة المركزية لهذا الحزب نجد ان خمسة من آل العظم هم أعضاء في اللجنة المركزية المؤلفة من ثمانية عشر عضواً، وان أربعة من هؤلاء الخمسة هم أعضاء في مكتبها السياسي المؤلف من سبعة أعضاء وهذا يدل على دور أسرة العظم المحوري في تأسيس هذا الحزب.

وجهة نظر محورية: أسرة العظم الدمشقية

لكن الوجه الآخر لهذه الصورة يقول ان أسرة العظم التركمانية الاصل هم من "النتاج الاصلي" للدولة العثمانية. وهم من بكوات قونية وهاجروا الى المعرة في سوريا في أواخر القرن السابع عشر. وأعطت هذه العائلة او أعطيت من قبل الدولة العثمانية نحو 25 وزيراً ومئة باشا تقريباً فهي بذلك تعتبر أسرة عثمانية نموذجية حاكمة بامتياز. وتساؤل جمال باشا كان: كيف يخون بعض أفراد عائلة كهذه دولتهم أثناء الحرب؟

والاشتباه بحزب اللامركزية كان يقوم على فرضية تقول ان أسرة العظم تسعى مع الفرنسيين لاستقلال بلاد الشام عن تركيا وفق نموذج خديوية مصر (أسرة محمد علي) او بايات تونس وسلاطين فاس. ومعلوم ان مصر قد احتلها الانكليز وكذلك احتلت فرنسا تونس والمغرب والجزائر وأمنت الحماية للاسر المحلية الحاكمة ابتداء من 1880. اما سائر الذين أوقفتهم السلطات العثمانية فمنهم عالم الدين والصحافي والسياسي والاداري الذين انخرطوا في حزب اللامركزية او الحلقات السرية التابعة له ومن بينهم نحو عشرين لبنانياً، بغالبيتهم الساحقة من بيروت وجهت اليهم تهم تراوح ما بين ورود أسمائهم في وثائق القنصليات الفرنسية والبريطانية والانتماء الى حزب اللامركزية وفروعه.

وتجدر الاشارة هنا الى ان مجمل الاتجاه العروبي في بيروت كان ينزع في اتجاه الاندماج الكياني في متصرفية جبل لبنان. ولم يعالج هذا الاتجاه كما لم يطرح مصير المتصرفية الطرابلسية الشمالية مما تسبب بطبيعة الحال في شبه قطيعة سياسية محلية بين بيروت وطرابلس.

في ضوء ما تقدم، أين كانت طرابلس من قضيتي وثائق القنصليات من جهة والانتماء الى حزب اللامركزية من جهة ثانية والانخراط في مشروع أسرة العظم الانفصالي من جهة ثالثة. بالنسبة للنقطة الاخيرة من المعلوم ان الجو العام في طرابلس عام 1800 كان دائم التوتر ضد ولاة طرابلس من آل العظم، الى حد ان أول متسلم محلي وهو مصطفى آغا بربر قضى دورات حكمه في حالة عداء مستحكم مع آل العظم وكان آخرهم قبل مجيء حملة ابرهيم باشا قد شهد انتفاضة شعبية طرابلسية ضده. ولم يكن للاسرة من جذور تفاعلية على المستوى المحلي (علماء دين، تجار، ملاكون). وبالعكس فإن الصلات ظلت مقطوعة مع جلاء ابرهيم باشا وعودة طرابلس الى الخلافة العثمانية.

اما حزب اللامركزية فلا شيء يشير الى تكوين فرع له في طرابلس. علماً بان المدينة لم تتمثل في المؤتمر العربي في باريس (1913) مع انها دعيت لحضوره. وصحيح ان الامام رشيد رضا انتمى الى هذا الحزب في القاهرة، الا انه لم يعمل طرابلسياً على تشكيل فرع له.

الوثائق المتعلقة بطرابلس

أما في قضية وثائق القنصليات فإن أحدث كتاب صدر واعتمد على نشر وتحليل المحفوظات الفرنسية، وهو كتاب "ولاية بيروت 1887 - 1914" لمؤلفه الدكتور الياس جريج فإنه يتحدث عن وثيقتين:

- الوثيقة الاولى عبارة عن رسالة وجهها نائب القنصل الفرنسي العام في طرابلس M. Ladièrre الى وزارة الخارجية ومفادها ان "بعض رجال الدين المسلمين يتحسرون على أيام السلطان عبد الحميد الثاني وهم من أنصار تطبيق الشريعة الاسلامية ويرفضون التحول الى القوانين المدنية، مثلهم الاعلى الذي يتطلعون اليه خلافة عربية وعلى رأسها مسؤول متحدر من أصل قرشي".

ويتضح من هذه الوثيقة - المراسلة انها تعود لزمن سابق على زمن المؤتمر العربي 1913 وبالتحديد الى عام 1909 عندما جرى خلع السلطان عبد الحميد الثاني من قبل رجال "الاتحاد والترقي". اما جوهر الموقف الطرابلسي فيتلخص عندها بالوفاء لمشروع "الجامعة الاسلامية" وفقاً للصيغة التي طرحها السلطان عبد الحميد الثاني قبل خلعه. وعلى افتراض ان هذه الوثيقة وقعت في أيدي جمال باشا فإن الاخير واجه مفارقة لا تخطر على البال في موقف النخبة الطرابلسية من انها لا تزال وفية للسلطان عبد الحميد ولا تتقاطع على الاطلاق مع مشروع حزب اللامركزية.

- اما الوثيقة الثانية التي يكشف النقاب عنها كتاب "ولاية بيروت" فتعود ايضاً لعام 1909 وفحواها رسالة وجهها أيضاً نائب القنصل العام الفرنسي في طرابلس وفيها توصيف للجو السياسي السائد في المدينة. وأعد القنصل الفرنسي لائحة بأسماء شخصيات تشملها الحماية الفرنسية. وبلغت الاسماء خمسة عشر يعملون في أكثر من مؤسسة فرنسية، منهم تسعة من الموارنة، ثلاثة من الكاثوليك، اثنان من المسلمين وواحد من الارثوذكس. اما الاسماء فلم تكتب صراحة وانما بالاحرف الاولى لكل اسم. ولا يتضح من هذه الوثيقة وجود اي مشروع سياسي سوى كلام عام عن جفاء طرابلسي تجاه الاتراك بسبب خلع السلطان عبد الحميد. ولم يتمكن الفرنسيون من استقطاب أكثر من شخصيتين اسلاميتين يعملان أصلاً في حقل المصالح الفرنسية في المدينة وهي الارساليات والقنصلية الفرنسية ويتمتعان بسبب ذلك بالحماية الفرنسية. اذن أين كانت طرابلس خلال تلك الحقبة وماذا كانت اتجاهاتها الرئيسية السائدة تجاه المشاريع السياسية المطروحة؟ تفيد المراجع والمصادر التاريخية بوجود نحو خمس شخصيات سياسية محورية هي: الشيخ رشيد رضا والشيخ عبد القادر مغربي والشيخ عبد الكريم عويضة والشيخ محمد الجسر ونائب طرابلس في مجلس المبعوثان العثماني سعد الله المنلا.

رشيد رضا

من الثابت ان علاقة الشيخ رشيد رضا بمدينة طرابلس قد انقطعت منذ زيارته لها عام 1909 والسبب يعود الى "اعتداء آثم" عليه. وقد أقام الشيخ رضا في القاهرة ولم يعد متحمساً للعمل والتواصل مع طرابلس.

الشيخ عبد القادر مغربي

يعتبر الشيخ عبد القادر مغربي أكثر رجالات طرابلس تأثيراً في تلك المرحلة،

لماذا نجت طرابلس من إعدامات 6 أيار 1916 ؟ (تتمة)

فهو كان صاحب آراء حرة ونظرات تجديدية. ولم يكن على ود مع السلطان عبد الحميد الثاني فهاجر الى مصر في الحقبة نفسها التي هاجر فيها رشيد رضا. وكلاهما كانا طالبين في المدرسة الوطنية التي أسسها الشيخ حسين الجسر عام 1880 وتتلمذا على يديه. وحقق المغربي شهرة في القاهرة بسبب معارضته القوية لسياسات عبد الحميد الثاني. ولم يعد الى طرابلس الا بعد اعلان الدستور عام 1908 ليؤسس "جريدة البرهان" التي عكست بقوة أفكار "حزب الاتحاد والترقي" الذي تسلم السلطة في أرجاء السلطنة. ومن خلال "البرهان" قاد الشيخ عبد القادر مغربي تياراً سياسياً فاعلاً في المدينة قوامه علماء دين وتجار وأصحاب أملاك ورجال ادارة، في مواجهة تيار محافظ ظل على ولائه لطروحات عبد الحميد في الخلافة الاسلامية. وعند نشوب الحرب العالمية الاولى استدعى جمال باشا الشيخ المغربي وعهد اليه برئاسة تحرير جريدة "الشرق" الى جانب محمد كرد علي من دمشق وعلي حكمت أناهيد من اسطنبول لتكون "الشرق" الجريدة شبه الرسمية للولاية وليتولى المغربي جانباً أساسياً هو مواجهة السياسات البريطانية في المنطقة وليطلق على جمال باشا لقب "فاتح مصر" قبيل التحضير لحملة السويس التي شهدت اخفاقاً كبيراً بالنسبة لجمال باشا ولمجمل خطته العسكرية. وبهذا المعنى فإن موقع المغربي الى جانب جمال باشا مباشرة خفف كثيراً من امكانات نشوء تيار سياسي محلي في طرابلس ينخرط في حزب اللامركزية، الخصم اللدود لجمال باشا.

الشيخ عبد الكريم عويضة

بالاضافة الى كونه من خريجي مدرسة حسين الجسر الوطنية فإن الشيخ عبد الكريم عويضة لعب دوراً أساسياً خلال تلك الحقبة فقد اختاره العلماء ورجال الدين ليكون ممثل مدينة طرابلس في الوفد العربي الفضفاض الذي زار دار الخلافة في اسطنبول بطلب من جمال باشا عام 1915 كتعبير عن وحدة العنصرين العربي والتركي أثناء مجريات الحرب وكرد مباشر على الاتجاهات العروبية (الانفصالية) التي سارت في اتجاه مضاد. ونظراً الى مكانة الشيخ عويضة الدينية في طرابلس فإن طبقة العلماء اعتمدت خيارها وأعلنته بوضوح في البقاء وفية للسلطنة.

الشيخ محمد الجسر

انتمى الشيخ محمد الجسر الى "حزب الائتلاف الحر"، وهو الجناح التوفيقي في حزب الاتحاد والترقي الذي سعى الى توحيد العنصرين العربي والتركي في الخلافة. وانطلاقاً من هذا الموقع، صعد نجم الشيخ الجسر عندما تمكن حزب الائتلاف من استلام مقادير الامور في اسطنبول عام 1912. لكن الامور لم تستمر أكثر من عام اذ عاد حزب الاتحاد والترقي الى السلطة، مقصياً "الائتلافيين" من دون ان تنشب مواجهة حادة بين الاتجاهين على غرار المواجهة الشرسة التي ستنشب ما بين الاتحاد والترقي وحزب اللامركزية. وبهذا المعنى، يجب النظر الى تبديل الشيخ الجسر موقعه في ما بعد بالانتقال الى الاتحاد والترقي، بعدما استولى الثلاثي أنور وطلعت وجمال على مقاليد السلطة الفعلية. وأثناء حقبة الاعدامات، استدعى جمال باشا الشيخ محمد الجسر وعهد اليه بمنصب نائب رئيس مجلس ادارة ولاية بيروت أي نائبه هو بالذات. وبذلك تكون مدينة طرابلس قد شغلت الموقع الاساسي في قمة الهرم الاداري.

سعد الله المنلا

شغل الوجيه سعد الله المنلا منصب نائب طرابلس في "المبعوثان" عن مدينة طرابلس عام 1912 الى جانب الشيخ محمد الجسر. واعتبر المنلا في واقع الحال ممثلاً لعائلة المنلا ذات النفوذ القوي في التجارة والاملاك والسياسة اذ ان فؤاد عمر المنلا (نسيب سعد الله) كان رئيس فرع الاتحاد والترقي في طرابلس.

عزمي بك

لو قيض للمعارضة ان تشهد تياراً مؤيداً لها في مدينة طرابلس لكان حتماً أحد هؤلاء الخمسة، السابق ذكرهم، قائداً لها. والخصوصية الطرابلسية تتمثل في ما يتعلق بـ"العروبة" بنوع خاص من "العروبة الحميدية" اذا جاز التعبير اي في بقاء العروبيين الطرابلسيين أوفياء لمشروع عبد الحميد الثاني. وهذا ما لم يعن لجمال باشا الكثير لان طرابلس كانت "عثمانية الهوى والانتماء" أكثر مما كانت ذات توجه عروبي على النحو الذي كانت تشهده بيروت. ولم تكن مدينة طرابلس ممانعة للسلطة بشكل عام، ويعود السبب الرئيسي في ذلك الى تولي عزمي بك منصب متصرف طرابلس عامي 1911 ـ 1912. وهو قد انتقل الى هذا المنصب من موقعه كمدير لشرطة الاستانة فعرف كيفية "تطويع" مدينة من خمسين الف نسمة قياساً الى اسطنبول، التي كانت تعجّ بتناقضاتها العنيفة، وذات الكثافة السكانية الكبيرة. ومن طرابلس الى منصب والي بيروت خلال الحرب العالمية الاولى اي خلال وجبات الاعدامات التي نفذها جمال باشا. وكان عزمي بك خلال هذه الحقبة شديد الصلات بمدينة طرابلس التي لم يقطعها بل قام بتوثيقها. ومن خلال التدقيق بمواقع النخبة الطرابلسية خلال تلك الحقبة فإن أفراداً قلائل التحقوا بثورة الشريف حسين عام 1916 في الحجاز اي بعد تنفيذ الاعدامات في السادس من أيار 1916 بطبيعة الحال. اما بعد دخول فيصل الى دمشق عام 1918 واعلان مملكته فتلك مرحلة مختلفة عن الاولى حيث انخرطت في الحركة التي مثلها فيصل مختلف الشرائح السياسية الطرابلسية من بقايا الاتحاد والترقي وحزب الائتلاف وحزب اللامركزية والحلقات العربية السرية في حين انخطرت في المقابل نخبة محلية في المشروع الفرنسي الانتدابي وكانت مواجهة بين الاتجاهين على قاعدة مختلفة كلياً عن حقبة الحرب العالمية الاولى وما قبلها.

طلال منجد
صحافي

محور: مسؤولية النخب اللبنانية في التحضير للحرب الأهلية [12]

نـــخـــب "التـــصـفـــيـــح"

القاسم المشترك في كل الحروب الاهلية التي شهدها العالم يتمحور حول فكرة هدم الدولة وتعطيل مؤسساتها بغية مصادرة احتكارها للسلطة والشرعية. واخطر ما في الامر ان كسر الدولة يمهد الطريق لكسر المجتمع المدني وتفتيته تمهيدا لهدمه ايضا بغية تجيير ديناميته وقواه الفاعلة في اتجاه المشروع البديل الذي لا يلبث ان يصطدم بمشاريع ومصالح الاخرين، وهو اصطدام سرعان ما يتحول الى انقسام وطني حاد، خاصة في المجتمعات المتنوعة طائفيا ومذهبيا واثنيا، والتي لديها في مخزون الذاكرة ما يكفي من وقود للشحن والتعبئة واثارة العصبيات كما في حالة لبنان.

الحروب الاهلية لا تحدث فجأة، لابد لها من تمهيد وتحضير كي يتم تسويغ المباشرة بكسر احتكار الدولة للعنف والسلاح والذي يبدأ عادة بتشكيل خلايا امنية واجنحة مسلحة تابعة للفئات المتخاصمة، مما يؤدي الى تأسيس منطق للعنف والسلاح هو غير منطق الدولة والشرعية، يولد معه تالياً منطق الامن الذاتي والمربعات الامنية بديلا من الأمن الوطني العام، والمتوافر في لبنان لم يعد مجرد "منطق" امن ذاتي بل اصبح عند البعض "واقعاً أمنياً ذاتياً"، بغض النظر عن الذرائع والمسوغات والتي يمكن توليدها عند الجميع، فيتم حينها تعميم هذا الواقع، وعندها تكون الطامة الكبرى.

ولكي تندلع الحرب الاهلية لا بد لها من شروط وبيئة سياسية مواتية، تبدأ بنبذ مبدأ التسامح او العيش المشترك من الحياة العامة، وهذا ما لا يمكن تحقيقه الا بتقليص "المساحات المشتركة" التي يلتقي فيها أبناء الوطن الواحد ويتفاعلون في ما بينهم مؤسسين حيّز الاجتماع المدني العام الذي ينمو فيه حس المواطنة، واستبداله بـ"الحيّز الخاص" للجماعات الاهلية المتخاصمة. ولا بد ايضا من وسائل اعلام تعمل على طمس الذاكرة العامة من خلال اغراق الوعي بذاكرة انتقائية وآنية يطغى عليها الحدث اليومي ضمن سياق الفعل ورد الفعل. ومع ذلك لا يكفي كل هذا لكي تندلع الحرب الاهلية، اذ لا بد لها من ممولين ورعاة دوليين واقليميين، وبمعنى آخر لا بد لكل طرف فيها من ممول وغطاء وقرار.

المشهد العام اليوم في لبنان يفيد ان مسرح عمليات الحرب الاهلية قد تم اعداده، والجميع اعدّ العدة لذلك، والسيناريوات اصبحت جاهزة في مخيلة الفاعلين السياسيين، وخطاب الحرب وثقافة الانقسام والتخوين والاحتراب اصبحت هي المهيمنة. وفي يقيني اننا وصلنا الى حافة الحرب ونعيش على تخومها، حيث بلغت التعبئة والانقسام مستوى لم يعد مقبولا معه المراهنة على غياب المصلحة بالحرب عند اصحاب "القرار" فالمصالح وتالياً القرارات متغيرة. وكم من الحروب اندلعت شرارتها الاولى لاسباب لا تزال مجهولة، انزلق بعدها الجميع الى لعبة الموت والدم والخراب.

قابليات مفتوحة ومناعة منقوصة

لا يمكن في الواقع تجاهل دور العوامل الخارجية في النزاعات والصراعات التي نشبت وتنشب في لبنان. لكن هذه العوامل الخارجية لا تؤسس فاعليتها على فراغ، بل على معطيات بنيوية داخلية تمتلك قابلية دائمة للتوظيف كاوراق في لعبة "المصالح الاقليمية والدولية"، الامر الذي يفتح باب احتمالين لا ثالث لهما:

- الاول يتمثل في حالة تنافر هذه المصالح والذي ينتج عنه اهتزاز الاستقرار السياسي والامني ودفع البلاد نحو حافة الحرب الاهلية، وهو ما يتمثل بالمشهد اللبناني القائم اليوم.

- الثاني يتمثل في حالة الاتفاق بين هذه المصالح الدولية والاقليمية، والذي ينتج عنه تسوية غالباما تكون هشة ومؤقتة، تؤجل بتّ كل التناقضات الداخلية وتمنع البحث باية اصلاحات بحجة عدم الاخلال بالتوازنات المتفق عليها. وهو ما كان قائما ومتمثلا بالمشهد السياسي اللبناني منذ اتفاق الطائف الى ماقبل اغتيال رفيق الحريري بفترة وجيزة، حين كان الوجود السوري في لبنان يحوز على غطاء اميركي وفرنسي وبالطبع اسرائيلي.

تقود هذه المقاربة الى أنه في كل مرة يحاول فيها طرف خارجي، أيا كان هذا الطرف بعيدا اوقريبا، التدخل في شؤون لبنان والهيمنة على قراره، فانه كان يعمد الى اختراق الداخل والاستقواء باحدى الجماعات المكوّنة للاجتماع السياسي اللبناني، الامر الذي يثير هواجس بقية الجماعات ويتسبب بانقسام وطني وحرب اهلية طاحنة، تماما كما يحدث في كل مرة تحاول فيها احدى الجماعات الاهلية استحضار الخارج، ايا كان هذا الخارج، قريبا او بعيدا، والاستقواء به على الداخل لتعديل موازين القوى وتركيبة المحاصصة القائمة في النظام السياسي، فان هذا ايضا يتسبب بانقسام وطني حاد قد يمهد ايضا لحرب اهلية طاحنة. وقد يحدث تداخل بين مصالح الخارج وارادته، ورغبة عناصر اساسية في تركيبة الداخل، فينتج عن ذلك تزايد في سرعة قطار الحرب الاهلية.

المشكلة ان طبيعة النظام الطائفي اللبناني تفتح الابواب الواسعة امام الخارج وتدخلاته والتي لديها قابلية مفتوحة لهذا الامر وتدفع من جهة اخرى بالمكونات الطائفية للاجتماع السياسي اللبناني الى استقطاب او استدراج الخارج للاستقواء به في الداخل، الامر الذي يخلق مناعة منقوصة في الوحدة الوطنية وهشاشة متزايدة في حسّ المواطنة، ويدفع الجميع نحو عملية استرهان مستديمة تؤسس لتبعية استلحاقية يغرق فيها الجميع ويستنزف بعضهم بعضا، تلك هي صورة المشهد السياسي اللبناني منذ ان تأسست الجمهورية.

جدلية الداخل والخارج المعطوفة على انقسام وطني كامن ومستديم، قادت الى مفهوم" السيادة الانتقائية"، حيث تجد من يفرط بهذه السيادة مع الشقيق ويغالي بالتمسك بها مع العدو، ومن يتساهل بشأنها مع العدو ويتشدد فيها مع الشقيق، وهكذا عند كل انتهاك للسيادة من اي جهة اتى، ينشب اختلاف حول اسلوب المواجهة، لا يلبث ان يتحول الى انقسام اهلي يدور حول من يدافع عن السيادة ومن يفرط بها.

كل الطرق في لبنان تقود الى الانقسام الاهلي، وهو واقع بقدر ما يخلق حالة احتراب دائمة ويؤشر الى مناعة هشة في البنيان الوطني، فانه يكشف ايضا عن ان اساس المشكلة يكمن في فشلنا في مشروع الدولة. هذا المشروع الذي ولد كسيحا في الصيغة الميثاقية الاولى مع الاستقلال، ونما مشوّها في الصيغة الميثاقية الثانية مع الطائف، واصبح مجهضا، بل تحول حلما في ظل الانقسام الوطني المريع الذي نعيشه اليوم.

واذا كان الطائف قد انهى الحرب، على اهمية هذا الانجاز، الا انه لم يصنع السلام، لان تطبيقه كان مشوها، ولم يسمح بتطبيق مشروع الدولة المرتجاة. وسقوط نظام الوصاية وخروج الجيش السوري من لبنان، على اهمية هذا الانجاز ايضا، لم يؤدِّ حتى الان الى اعادة بناء مشروع الدولة. وفي كلتا الحالتين فشلنا في بناء مناعة وطنية ذاتية رافضة للاقتتال الاهلي. مشروع الدولة الممنوع والمؤجل يبدو اليوم حاجة وجودية للبنان، ظالمة كانت هذه الدولة او عادلة، قوية كانت ام ضعيفة، فما لايدرك كله لايترك جلّه. فمشروع الدولة هو المدخل الالزامي الى بناء الوطن وتحقيق السيادة وانجاز التحرر الوطني. وقبل كل ذلك هي المخرج الوطني الصحيح لتجنب الانزلاق الى حرب اهلية تدق الابواب. اما الغاء الآخر في لبنان فهو خرافة لا يمكن ان يحققها احد، ومنطق الغلبة وهم لا يبني وطنا بل متاريس وخطوط تماس، فلا بديل من الدولة والعيش المشترك، واي وصفة اخرى هي وصفة سريعة لحرب جديدة.

النخب اللبنانية والنفس المبتورة

والواقع ان النخب اللبنانية بمختلف اتجاهاتها ومنابتها الفكرية والسياسية تمثل مجتمعها وتعكس بنيته الاجتماعية السائدة، وتحمل في احشائها ذهنية البيئة الطائفية والمذهبية، لكنها تقوم بتغليفها بديباجة وطنية او ايديولوجية، تمثل عمليا قشرة خارجية، لا تلبث ان تسقط عنها الاقنعة، عندما تنشب الازمات وتستعر النزعات.

لدينا في لبنان نخب على عدد الطوائف ويزيد، تتوزع على مختلف الاتجاهات، تكتب، تحاضر، تخطب، تعظ، تفتي، لكنها تصطف وتتخندق، يخوّن بعضها البعض، ليس لعلة فيها، بل لان التركيبة المجتمعية، والبنية السوسيومعرفية، وطبيعة النظام، عوامل تمثل باجتماعها قدرة فائقة على تذويب الوطنية في الطائفية، وتمييع الايديولوجيات في المحليات والعصبيات. ونستعير هنا وصف داريوش شايغان في كتابه " النفس المبتورة " لتحليل حالة التمزق التي تعيشها النخب اللبنانية، حيث المطروح

محور: مسؤولية النخب اللبنانية في التحضير للحرب الأهلية (تتمة)

عليها بتر كيانها الى احد بعديه الرئسيين: إما بُعد الواقع السوسيولوجي وتمزقاته وحاجاته وإما بُعد المثاليات والطوبى والايديولوجيات. النفس المبتورة هي حالة مأزقية بين الرغبة والحاجة والواقع لذلك هي تلجأ الى " التصفيح "، وهو في الغالب عملية لاواعية يتم من خلالها وصل عالمين متباعدين. يمكن التصفيح ان يجري بطريقتين متعاكستين، لكن نتائجهما تبدو واحدة نسبيا، ففيه يمكن تصفيح خطاب جديد فوق مضمون قديم (تقليدي) او العكس، خطاب قديم (تقليدي) فوق مضمون جديد. في الحالة الاولى سنحصل على زعامات جديدة بمضمون طائفي تقليدي، في الحالة الثانية سنحصل على زعامات قديمة تزعم التجدد والحداثة. في الحالتين لن نحصل الا على التمزق والاختلال. لماذا؟ لان المضمون الذي سنحصل عليه فعلا هجين وخلاسي، اي ليس قديما وليس جديدا، انه مزيج من الاثنين، وبالتالي هو حقل انشطار وتشويش. في الحالتين ستكون امامنا نظرة مبتورة ملتوية وذات رؤية متقلبة كما لو انها تخضع لتأثير مرآة مشوهة، ويصبح تالياً لا اهمية للتصفيح المتحقق، أكان علمانيا ام طائفيا، فالنتيجة ستكون بين الاثنين، نخب ضائعة مشتتة..... في ملعب الاحتراب الاهلي الدائم.

عبد الغني عماد
استاذ في الجامعة اللبنانية

المقالات المنشورة في المحور:

جهاد الزين: محاولة لصياغة محضر اتهام 2008/3/27
باسم الجسر: الخوف والإغراء والشهرة دجنت بعض النخب 2008/3/28
حسن منيمنة: لا يمكن جمع النخب في إدانة واحدة 2008/4/1
روجيه ديب: هل يصلح الرهان السلمي على الطائفة النخبوية؟ 2008/4/4
هدى رزق: نخب الارتباط بالمقابر الحاكمة 2008/4/4
رشيد القاضي: كتبوا ما لا يُكتب وسكتوا عمّا لا يجوز 2008/4/8
فردريك معتوق: نخب مخشّبة تعشق التخاصم النضالي 2008/4/11
فيصل جلول: نموت واقفين ولا نركع 2008/4/15
رغيد الصلح: هناك نخبة لا تُعِد للحرب 2008/4/18
فارس اشتي: نخب فادحة اكثر 2008/4/22
عدنان الأمين: النخب الضائعة 2008/4/25
رولا ابو شقرا:... بل ما هو دور الحرب في تكوين النخب؟ 2008/4/29

الجمعة المقبل مساهمة داليا عبيد
المحور من إعداد ميشال ابو نجم